

تفسير البحر المحيط

@ 226 @ الزمخشري قوله : من يرد يده إما أن يكون على لسان نبي في وقتها كقوله { وَإِذَآ * أَوْحَيْتُ إِلَى الْوَارِثِينَ } لأنه لم ينقل أنه كان في زمن فرعون ، وكان في زمن الحواريين زكريا ويحيى . وفي قوله { مَا يُوحَى } إبهام وإجمال كقوله { إِذْ يَغْشَى السَّدْرَةَ مَا يَغْشَى } { فَغَشِيَهُمْ مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ } وفيه تهويل وقد فسر هنا بقوله { أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ } . . .

قال الزمخشري : و { ءانِ } هي المفسرة لأن الوحي بمعنى القول . وقال ابن عطية : و { ءانِ } في قوله { أَنِ اقْذِفِيهِ } بدل من ما يعني أن { ءانِ } مصدرية فلذلك كان لها موضع من الإعراب . والوجهان سائغان والظاهر أن { التَّابُوتِ } كان من خشب . وقيل : من بردى شجر مؤمن آل فرعون سدت خروقه وفرشت فيه نطعاً . وقيل : قطناً محلوجاً وسدت فمه وجصته وقيرته وألقته في { أَلِيمٌ } وهو اسم للبحر العذب . وقيل : اسم للنيل خاصة والأول هو الصواب كقوله { فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ } ولم يغرقوا في النيل . . .

والظاهر أن الضمير في { فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ } عائد على موسى ، وكذلك الضميران بعده إذ هو المحدث عنه لا { التَّابُوتِ } إنما ذكر { التَّابُوتِ } على سبيل الوعاء والفضلة . وقال ابن عطية : والضمير الأول في { * قذفيه } عائد على موسى وفي الثاني عائد على { فِي التَّابُوتِ } ويجوز أن يعود على موسى . وقال الزمخشري : والضمائر كلها راجعة إلى موسى ورجوع بعضها إليه وبعضها إلى التابوت فيه هجنة لما يؤدي إليه من تنافر النظم فإن قلت : المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك الملقى إلى الساحل قلت : ما ضرك لو قلت المقذوف والملقى هو موسى في جوف التابوت حتى لا تتفرق الضمائر فيتنافر عليك النظم الذي هو أم إعجاز القرآن ، والقانون الذي وقع عليه التحدي ومراعاته أهم ما يجب على المفسر انتهى . . .

ولقائل أن يقول أن الضمير إذا كان صالحاً لأن يعود على الأقرب وعلى الأبعد كان عوده على الأقرب راجحاً ، وقد نص النحويون على هذا فعوده على { التَّابُوتِ } في قوله { فَاقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ } فلا يُلَاقِيهِ الْيَمُّ } راجح ، والجواب أنه إذا كان أحدهما هو المحدث عنه والآخر فضلة كان عوده على المحدث عنه أرجح ، ولا يلتفت إلى القرب ولهذا رددنا على أبي محمد بن حزم في دعواه أن الضمير في قوله { فَإِنَّ زَنَّهُ رُجْسٌ } عائد على خنزير لا على لحم لكونه أقرب مذكور ، فيحرم بذلك شحمه وغضروفه وعظمه وجلده بأن المحدث عنه هو لحم خنزير لا خنزير . . .

و { فَلَإِيْلَاقِهِ } أمر معناه الخبر ، وجاء بصيغة الأمر مبالغة إذ الأمر أقطع الأفعال وأوجبها ، ومنه قول النب : ي صلى الله عليه وسلم) : (قوموا فلأصل لكم) . أخرج الخبر في صيغة الأمر لنفسه مبالغة ، ومن حيث خرج الفعل مخرج الأمر حسن جوابه كذلك وهو قوله { يَأْخُذْهُ } . وقال الزمخشري : لما كانت مشيئة الله وإرادته أن لا يخطئه جرية ماء اليم الوصول به إلى الساحل وإلقاءه إليه سلك في ذلك سبل المجاز ، وجعل اليم كأنه ذو تمييز أمر بذلك ليطيع الأمر ويمثل رسمه فقليل { فَلَإِيْلَاقِهِ الِئِمِّمُّ بِالسَّاحِلِ } انتهى . وقال الترمذي : إنما ذكره بلفظ الأمر لسابق علمه بوقوع المخبر به على ما أخبر به ، فكأن البحر مأمور ممتثل للأمر . وقال الفراء : { فَلَاقُذِّفِيهِ فِي الِئِمِّمِّ } أمر وفيه معنى المجازاة أي اذفيه يلقه اليم ، والظاهر أن البحر ألقاه بالساحل فالتقطه منه وروي أن فرعون كان يشرب في موضع من النيل إذ رأى التابوت فأمر به فسيق إليه وامرأته معه ففتح قرأوه فرحمته امرأته وطلبته لتتخذه ابناً فأباح لها ذلك . وروي أن التابوت جاء في الماء إلى المشرعة التي كانت جوارى امرأة فرعون يستقين منها الماء . فأخذت التابوت وجلبته إليها فأخرجته وأعلمته فرعون والعد الذي وللموسى هو فرعون ، وأخبرت به أم موسى على طريق الإلهام ولذلك قالت لأخته { قُصِّيه } وهي لا تدري أين استقر { وَآلِاقِيَّت }